



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

شكل خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الذي ألقاه في ذكرى انتصار تموز من العام ٢٠٠٦، الحدث الأهم على الصعيد الداخلي، وقد كانت له دلالات عديدة، إقليمية تتعلق بالصراع مع إسرائيل، وأخرى حول تطورات المنطقة، مثلما كانت له معان داخلية حملت تحذيرات لمن يعرقلون عملية تشكيل الحكومة.

وقد جاء الخطاب في الوقت الذي تمر فيه البلاد في مرحلة جمود، والمؤسف أن عملية تشكيل الحكومة لا زالت معرقلة من قبل لاعبين داخليين بإيعاز خارجي، لا بل إن الفجوة بين المطالب المتفرقة تزداد عمقا، بينما تمر البلاد في مرحلة اقتصادية دقيقة وتعول على التشكيل الحكومي لالتقاط الأنفاس.

وقد خرق خطاب السيد نصر الله الصمت الحاصل بين الأفرقاء المختلفين، بينما يشير البعض إلى أن عملية تشكيل الحكومة لن تحصل قريبا وسيشكل ذلك انتكاسة لعهد رئيس الجمهورية ميشال عون الذي يقترب من دخول سنته الثالثة على كرسي الرئاسة، وهو الذي أكد أكثر من مرة أن عهده الحقيقي لن يبدأ قبل تشكيل الحكومة الثانية للعهد، أي بعد إجراء الانتخابات النيابية، علماً أن في ذلك القول حسابات سياسية لعون الذي لا يمكن أن يتصل من أعمال حكومته الأولى، وهو الذي خرج تياره ليعلن عن إنجازات حققتها الحكومة التي يقول أنه لا يعتبرها تجسيدا لعهد!

في كل الأحوال، وقبل الولوج في الموضوع الحكومي، والصراع الذي بات مكشوفاً بين العهد وأخصامه، من المفيد التوقف عند خطاب السيد نصر الله ومدلولاته.

لقد تميّز الخطاب بنبرة صلبة ومهددة لأعداء محور المقاومة الذي غيرت قواعد الاشتباك لمصلحته في المنطقة، عبر مواجهات كبيرة خاضها في سوريا خاصة، وفي العراق في السابق وفي اليمن اليوم حيث تقف السعودية عاجزة حيال الحرب التي شنتها عليه، وحيث تتخبط في إدارة الأزمة لا بل دخولها في صراعاتها مع الحلفاء.

وقد كان أهم ما تضمّنه الخطاب تلك الرسائل التي وُجّهت إلى العدو الإسرائيلي عبر القول بأن المقاومة أصبحت أقوى من الجيش الإسرائيلي، رابطاً بين انتصار المقاومة العام ٢٠٠٦ وبشائر انتصارها اليوم في سوريا، إذ إن العدو واحد ولو تعدّدت الجبهات، والمطلوب واحد وهو رأس المقاومة.

أراد السيد نصر الله القول بأن المقاومة هي أقوى من إسرائيل عبر عقيدتها وقاتلها لقضية عادلة، وهو ما يعيد إلى الأذهان قوله متوجّهاً إلى الأميركيين بعد أسابيع من اعتداءات ١١ أيلول العام ٢٠٠١، حين كانت واشنطن قد عقدت العزم على استهداف تنظيم القاعدة الذي اتّهمته حينها بالوقوف وراء تلك الاعتداءات، بأن المقاومة في لبنان هي أقوى من الأميركيين، وهو كان يقصد بأن أي قتال في لبنان ستكون للمقاومة اليد الطولى به (ولعل المثال الأبرز على ذلك تمثل في هزيمة القوات الأميركية وغيرها التي قدمت إلى لبنان في العام ١٩٨٣ دعماً لحكم الرئيس السابق أمين الجميل).

وليس في كلام السيد نصر الله مبالغة وهو لا يلجأ إلى ذلك في توصيفه الوقائع التي كان يتناولها بواقعية في مختلف مواجهات الحزب مع إسرائيل، ما وقر له الصدقية التي كانت مفتقدة في المعارك العربية الإسرائيلية لدى الإعلام العربي في الماضي. أراد السيد نصر الله القول أن الترسانة العسكرية الإسرائيلية وحداثتها، وهي ذات القدرة التدميرية الكبيرة، لم تعد قادرة على حسم الحروب مثلما كان عليه الحال في الماضي، عندما كانت هذه الحروب ضد أنظمة، علماً أنه حتى في الحروب البرية فإن إسرائيل باتت تخشى قدرات حزب الله وخبراته التي اكتسبها في الميدان السوري والتي باتت تضعه أحياناً في ميدان المبادرة، علماً أن إسرائيل تعلم تماماً أن هذه الخبرة ستنتقل عاجلاً أم آجلاً إلى المقاومة في فلسطين.

ويجب القول أن المقاومة تمتلك مخزوناً وسلاحاً استراتيجياً هو الأقوى والأكثر فاعلية، لا يمتلكه العدو الإسرائيلي، هو الإرادة القوية، والإيمان بالنصر، إذا افترضنا أن العدو يمتلك الإيمان، سواء كان إسرائيلياً أو تكفيرياً، وهو ما أراد السيد نصر الله إفهامه للكثيرين الذين يراهنون على تراجع مشروع المقاومة.

وتمثلت الرسالة الأهم لكل من يعنيه الأمر، وبينهم من هم في الداخل اللبناني والذين يتكثرون اليوم في محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، أن الهدف في الماضي من الأحداث في سوريا تمثل في إسقاط هذا النظام المقاوم، وأن إسرائيل هي شريك كامل في الحرب عليها، وبأن معركة الحزب، تكراراً، تكتسب مصداقيتها من وراء هذا العامل الذي بات مكشوفاً بعد أن كان ضامراً في السابق.

وكان من الضروري توجيه الرسالة إلى هذا الداخل، والخارج من ورائه، أو العكس لا فرق، بأن المعركة لم تنته، وإن كانت على الطريق إلى ذلك، لذا، فإنه يجب أن تذهب أوهام سحب مقاتلي الحزب من سوريا أدراج الرياح.

هنا، يجب القول أنه على رغم أن مساحة الشأن الداخلي لم تكن واسعة في الخطاب، إلا أن هذه الخلاصات الإقليمية يجب أن يتم تقييمها ملياً في الداخلي اللبناني من قبل القوى المناهضة لمحور المقاومة أو المخاصمة له.

وقد كانت الرسالة الأهم موجّهة إلى الرئيس المكلف سعد الحريري، ومفادها واضح وبسيط: لم نستثمر انتصارتنا الخارجية في المقلب الحكومي، لكن هذا الأمر لن يطول كثيراً إذا ما استمررت منفذاً لسياسة العرقلة السعودية.

وقد عنى السيد نصرالله ذلك عبر تلويحه بأن الحزب سيتخلى عن تواضعه في مقاربة الملف الحكومي، وذلك ليس للتهديد لكن لتحريك الفراغ الحاصل المضر للبلاد، والقول للحريري ان مصلحته في تشكيل الحكومة وعدم الالتفات إلى الخارج، مهما كانت نية الحريري، مرغماً كان أم منفذاً لسياسة الرياض.

اليوم، لا يبدو ثمة مصلحة في كسر الجرة مع الحريري في هذه الظروف، لكن التلويح بعضا الخيارات الأخرى قد يبدو مفيداً، خاصة وأن الحريري سيتضرر ربما أكثر من حزب الله من الفراغ الحاصل الذي يضرّ بالاقتصاد وقد يذهب إلى الإضرار بالاستقرار اللبناني الداخلي.

وسيكون مفيداً للحريري عدم فتح معركة عدم التطبيع مع سوريا الآن، وترك هذا الأمر إلى البيان الوزاري، وكان لافتاً على هذا الصعيد أن موقف الحريري قوبل بموقف واضح من قبل السيد نصر الله كما من قبل رئيس مجلس النواب نبيه بري، فبعدما وجه السيد نصرالله رسالة أقرب إلى النصيحة الهادئة للحريري بلجم حصانه وألاً يطلق مواقف مرتفعة السقف ويضطر إلى التراجع عنها في ما بعد، وجه بري انتقاداً إلى مواقف الرئيس المكلف الراضة للتواصل مع سوريا. وهنا يبرز السؤال، هل سيستمر الحريري على موقفه إن قررت السعودية الانفتاح على سوريا مع تطور الأوضاع في هذا البلد؟ وماذا لو تكرر المشهد السابق مع تسوية السين-السين؟

الثابت أن الحريري سيكون المتضرر من رفع الحزب لمطالبه، ويجب أن لا يغيب عن باله أن في إمكان القوى المؤازرة للمقاومة في لبنان الدفع إلى عزل الحريري في موقفه الحكومي، وإن كان التريث ضرورياً كون الحريري لا يزال الأفضل لرئاسة الحكومة، ومن المفيد أن لا يعطى المجال لعناصر التطرف السني، السياسي منه والديني، لكي تظهر من جديد من تحت لافتة الاضطهاد للسنة، ذلك أن الجمهور السني يخزن تلك المظلومية في وجدانه، ويسقط هذا الأمر على ما يحدث في المنطقة، وهنا تتمثل مهمة حزب الله في عدم تعميق هذا الشعور وتفتيسه في الوقت الذي يحقق محور المقاومة مبتغاه في المنطقة.

وتتقاطع في هذه النقطة مصلحة الحريري مع مصلحة الحزب، ورئيس الحكومة المكلف يعي تماماً أن الحزب يسمح له اليوم في تحصيل ما قد يصبح متعذراً في ما بعد، علماً أن التطورات المتلاحقة في المنطقة تضيق عليه الخيارات، ويجب عليه الإسراع بالقرارات، علماً أن العرقلة الحكومية تتمثل في العقدين المسيحية والدرزية، بينما لم يخض الحزب حتى الآن معركته على الصعيد السني لتمثيل ستة نواب سنة قدموا إلى المجلس النيابي شعبياً، وهو أمر يجب عدم نسيانه كونه يشكل مطلباً لشرائح شعبية يعتد بها، ويجب التشديد على أن معنى إجراء الانتخابات النيابية على أساس نسبي يكتسب معناه من قدوم نواب كهؤلاء.

وفي الموقف من الحريري، ثمة من يقول أن حزب الله قدم الدعم للحريري عبر رفض اللجوء إلى الشارع لتحقيق المطالب، وذلك في ردّ على تلويح رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل بأن الشارع سيستعمل في سبيل تشكيل الحكومة (كان ذلك قبل عراضة تيار المستقبل في الشارع)، إذ دعا السيد نصر الله بطريقة غير مباشرة إلى عدم زج الشارع في الملف الحكومي، وفي هذا الأمر إشارة إلى رفض الحزب لحكومة أكثرية تؤدي بدورها إلى قيام مشكلة طائفية على خلفيّة إبعاد الحريري عن تكليفه بتشكيل الحكومة بأية وسيلة من الوسائل، حتى الآن.

في المحصلة، كان خطاباً ذا أبعاد تتقاطع خارجياً وداخلياً، ويعد الخطاب الإعلامي للحزب الذي يتّسم بالمصادقية ثروة حقيقية بالنسبة إلى المقاومة، وهذه المصادقية تسقط نفسها حكماً على رؤية الحزب في مختلف المجالات، ليس المجال اللبناني الداخلي سوى أحدها. هذا الأمر لا يوفر فقط الدعم للحزب من قبل الفرقاء الآخرين في الداخل، بل إنه يفتح المجال أمام مؤازرة شعبية تتعاظم مع الأيام، ستحمل معها آمالاً وتساؤلات، ومطالبات للحزب بتحقيق آمال شعبه في الداخل. وقد نفّس الخطاب الأخير للسيد نصر الله الكثير من احتقان الشارع المؤيد للمقاومة، ويعاني معظم هذا الشارع اجتماعياً، وهو في انتظار خطوات الحزب على صعيد ملف الفساد، لكن هذا الأمر يجب أن لا يحصل بعشوائية بل عن طريق مؤسساتي على أن لا يحابي أي صديق، ومن دون أن يؤدي إلى شرخ في الشارع الشيعي، في الوقت الذي تمر فيه المنطقة في مرحلة دقيقة.

وقد كان السيد نصر الله واضحاً في أن لا نيّة وأن لا رغبة لديه في فتح أيّة معركة جانبية مع حركة أمل، علماً أن السيد نصر الله كان منذ زمن، حتى منذ فترة ما قبل تولّيه سدّة الأمانة العامة للحزب، متحفّظاً على "قتال الإخوة" مع أمل، معتبراً إياه مشتتاً لإمكانيات المقاومة حينذاك والتي كان يجب أن تتوجه كاملة نحو العدو الإسرائيلي. وقد بات هذا الأمر اليوم يشكّل مسارا تاريخياً، وقد أدّى إلى استقرار هذه البيئّة وانسجامها وإلى إمكانية أن تقوم المقاومة بكل إنجازاتها وانتصاراتها.

من هنا، فإن المطالب الاجتماعية تتحقق بالتفاهم وتكون من خلال العمل المشترك بين حزب الله وأمل وعبر العمل المؤسساتي كما بمساعدة الأصوات المدنية والمجتمع الأهلي في هذه البيئة.

عون والحريري

في موازاة ذلك، تزداد العلاقة تراجعاً بين عون والحريري، وهي كانت بدأت في التراجع قبل أسابيع ربطاً بمسألة الصلاحيات التي كانت تخفي ارتباط الحريري بالخارج.

ويريد رئيس الجمهورية خرق ما يحصل قبل أسابيع من انتهاء السنة الثانية من ولايته، وهو لَوْح بأن ما بعد الأول من شهر أيلول المقبل ليس كما قبله. وما لم يقله عون يُسر به من هم في التيار على صعيد الملاحظات التي لدى عون على الحريري، من دون اللجوء إلى الهجوم العلني على رئيس الحكومة المكلف والإبقاء على شعرة معاوية معه، ذلك أنه لا يزال هناك الكثير من المودة بين الرجلين، خاصة بعد الموقف الذي اتَّخذه عون عند احتجاز الحريري في السعودية.

ويرى التيار أن الحريري ارتكب أخطاء لا يمكن تجاوزها وتجاهلها، ففي الموضوع السوري، يعتبر هؤلاء أن الحريري لا يملك الصلاحيات ولا يمتلك الغالبية النيابية لكي يقرر ما إذا كان لبنان سيعيد علاقته مع النظام في سوريا أم لا. ذلك أن قراراً كهذا من شأنه أن يتَّخذ داخل الحكومة وبالغالبية، ولا يحق للرئيس المكلف استباق الحكومة واستباق رئيس الجمهورية، خلافاً لمصلحة لبنان، الاقتصادية منها على وجه الخصوص، كذلك لا يحق له القول إن لا حكومة إذا ما حصل التطبيع مع النظام السوري، إذ إنه بذلك ينقل موقفه الشخصي من دمشق إلى السياسي.

ويذكر هؤلاء في التيار أيضاً بأن الحريري استجاب في الماضي إلى الضغط السعودي، أو ما يسمّيه هو بالتسوية السعودية السورية، وذهب إلى دمشق وبات عند من اتَّهمه في الماضي بأنه قاتل أبيه. علماً أن وجهة نظر الحريري والمستقبلين تتمثل في أن موضوع مقتل الحريري الاب يعود إلى المحكمة الدولية، وبأن مواضيع ثلاثة لا تزال مربوطة النزاع بالنسبة إلى

الحريري، وهو قالها منذ فترة طويلة، وتتعلق بالمحكمة الدولية وبسلاح حزب الله. ومن ثم في موضوع التدخل في سوريا. وهو ما يشير إلى رد غير مباشر من قبل الحريري على مطالب الانفتاح على دمشق، معتبراً ذلك جزءاً لا يتجزأ من مسألة النأي بالنفس التي ترفض نهائياً أي انفتاح على دمشق.

ويشير متابعون للأزمة الحالية أن ثمة قناعة لدى التيار الوطني الحر أن نجاح العهد، يكمن في جزء منه في الانفتاح على سوريا، والاتحاق بما يعتبرون أنه المحور الروسي - الإيراني، خاصة أن هذا الانفتاح يمكن عبره حل أزمة اللاجئين، وكذلك دخول لبنان على خط إعمار سوريا، ما يمكن تسويقه شعبياً.

وتلقت مصادر مقرّبة من وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل إلى أنه في موضوع عودة النازحين السوريين، استبق الحريري زيارة الأول إلى روسيا وكلف مستشاره جورج شعبان القيام بمبادرة مع الروس، ما يعتبر تعدياً على مهمة باسيل. وقد أوصل التيار رسائل عدة إلى الحريري بأن باسيل قد ظفر من وزير الخارجية الروسي بإنجاز جديد عبر اعتبار أن عودة النازحين يجب أن تتم عبر سوريا خلافاً لما أراده الحريري، فالروس لن يحلوا في هذا الملف مكان النظام الذي هو صاحب الشأن الأول والأخير في موضوع عودة النازحين.

إضافة إلى هذه الملاحظة، يذهب التيار في مأخذه على الحريري إلى موضوع أكبر هو تماهي الحريري مع السعودية في مواقفها الخارجية وليست الأزمة مع كندا سوى إحداها، ما قد يضرّ بلبنان الذي لا يجب أن يتم إلزامه وترتيب أكلافا سياسية عليه، ولم يكن يجدر بالحريري التفرد به لأنه يصدر حصراً عن مجلس الوزراء، لا عن رئيس مكلف بتأليف الحكومة، وهو بذلك يأخذ البلاد نحو موقف شخصي كما فعل في خصوص العلاقة مع دمشق.

ويُبدى هؤلاء رأياً في موضوع استقبال السيد نصر الله لوفد أنصار الله على سبيل المثال كونه شكل منصة للهجوم غير المباشر من قبل الحريري على حزب الله، ويشير هؤلاء إلى أن هذا الهجوم غير مبرر، وقد صدر عن بعض المتطرفين في تيار المستقبل، إذ إن الحزب لم

يستقبل الوفد سرا وقد أبدى الحزب والسيد نصر الله الكثير من التأييد للحوثيين في السابق، وهذا ليس بجديد، في المقابل فإن السعودية التي تشكل المرجعية الإقليمية للحريري وحلفائه، تستقبل قيادات لبنانية ويزور مسؤولون فيها لبنان. ويذهب العونيون إلى اعتبار أن الحريري يحاول الضغط على العهد من هذا الباب، أو أنه اقتنص فرصة اللقاء للضغط على هذا الصعيد، ويقولون بأن هذا الأسلوب هو أسلوب عقيم، لن يؤدي إلى أي مكان.

وينقل هؤلاء عن رئيس الجمهورية كما عن رئيس التيار الانزعاج الذي يصل إلى حدود القلق من كل ما يحوط بحركة الحريري الذي يحاول شراء الوقت ريثما يأتيه الضوء الأخضر من الخارج لتشكيل الحكومة، وهو ما لا يظهر في الأفق، والحريري يبدو بذلك كمن ينفذ حرفياً الأجندة الخارجية، السعودية خصوصاً، التي تنتظر ملفات لن تأتي لصالحها، ما سيضر بالحريري كما بالبلاد، إذ لا مفر من تأليف الحكومة.

وتبدو اليوم العلاقة بين عون والحريري رهن ما ستؤول إليه الأمور مستقبلاً، وهي في مرحلة اهتزاز من دون الذهاب إلى القول بأن الأمور قد كسرت بين الجانبين، وبالنسبة إلى التيار، فإن كل ذلك رهن بخطوات الحريري، فهو إما سيعود بالعلاقة إلى الفترة التي مهدت للتسوية، وإما فإن العلاقة ستكون قلقة.

في هذه الأثناء، يحضر التيار خياراته للمرحلة المقبلة سياسياً، وهو يستمد أعداراً جديدة كل يوم للتشدد، بينما باتت اتهامات الأخصام جميعاً موجّهة إلى الوزير جبران باسيل الذي يقولون أنه يخوض المعركة الرئاسية في ظل استعجال كبير من رئيس الجمهورية ميشال لتعبيد الطريق له.

وإذا كانت العقدة الدرزية لا يستهان بها، فإن باسيل يخوض معركته الأساسية في وجه القوات اللبنانية، وهو يأمل استدراج الحريري إليه وإبعاده عن القوات، والإثبات في الشارع المسيحي أن القوات لم تحقق مطالبها حكومياً. وبالتالي، تكريس باسيل التيار كقوة مسيحية وحيدة قادرة على فرض شروطها وتحقيق رغباتها، في ظل اتهام له من قبل البعض أنه يريد

استبعاد القوات، بعد استجابتها لمطلب الحريري بالحصول على أربع وزارات، على أمل دفعها إلى الاعتكاف الحكومي.

لكن هذا السيناريو يبدو مستبعدا، خاصة أن الحريري يصرّ على موقفه بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو غير مستعد للتخلّي عن القوات وجنבלاط، لا سيما في ظل المرحلة التصعيدية المرتقبة. ويشير هذا البعض إلى أن ثلاثية التقدمي والمستقبل والقوات تلقى داعما لمواقفها من جانب المجتمع الدولي، الذي يريد تشكيل حكومة وحدة وطنية، على أن يتضمن بيانها الوزاري بكل وضوح مسألة حياد لبنان عن التطورات الدولية، وتطبيق معادلة النأي بالنفس، خاصة من جانب حزب الله، من سوريا إلى العراق واليمن ودول الخليج.

وهنا، يلوّح هذا البعض، وهم مقربون أو متعاطفون مع السياسة السعودية، بإجراءات خليجية قاسية ردا على استقبال السيد حسن نصرالله لوفد أنصار الله (وهو أمر مستبعد). ومن المرجّح أن يكون أخصام الحزب قد استغلوا هذا اللقاء للقول أن الحزب يريد العبث بالاستقرار، خاصة أن هذا الاستقرار لا يزال هشا، وأن الحزب قدّم دليلاً جديداً على صلته الوثيقة، وقد تكون العضوية، بالحوثيين.

وقد يستغل هؤلاء الفرصة للخروج بمقولة أن للآخرين الحق بالدعم السعودي، أو لتبرير أي مقاطعة للبنان من قبل الرياض، ذلك أن لبنان يعتبر دولة خاضعة لحزب الله، وهو أمر يتم تداوله منذ زمن في الأوساط السعودية، علماً أن هذا الأمر يتقاطع بنظرهم مع الهجوم المستمر للسيد نصر الله على السعودية.

ولكن، في المقابل، كان من الملاحظ أنه لم تخرج أية مواقف بارزة تبرر ذلك اللقاء، إذ إن ما حصل يعتبر تضامناً مشروعاً من قبل الحزب مع الشعب اليمني في مواجهة العدوان الذي يتعرض له، وهو لا يشكل جديداً. وكان من المفيد الرد أيضا على المهاجمين بأن انتقاداته تعد تحويلا للأنظار عن إخفاقات فريق السعودية في لبنان عبر اتهام الحزب بأنه خرق اتفاق النأي بالنفس، وافتعال قضية وهمية لتعليق مسؤولية التأخير المتماذي في تأليف الحكومة على

الحزب. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، ماذا عن تهجمات المحور الآخر على سوريا ونظامها؟ لا بل ماذا عن الانتقادات التي وجهت الى دولة رائدة بالديموقراطية ككندا عبر الوقوف في الصف السعودي في الأزمة معها!؟

في كل الأحوال، لن تكون هذه المناسبة الأولى التي ستؤدي إلى سجال كهذا، ويبدو أن الحريري قد أوعز إلى فريقه بوقف انتقاداتهم تلك، بعد أن أحس بأن رسالته قد وصلت. وهو ازداد مع الوقت تصلباً في موقفه، سواء في حرصه على التمسك بمطالب حليفه القديمين المستجدين، جنبلاط وجعجع، وسواء في موقفه من تطبيع العلاقات بين لبنان وسوريا، وهو الموضوع الذي أثاره الحريري عمداً في الآونة الأخيرة لافتعال سجال في البلاد يبرر التأخر في تشكيل الحكومة.

ويشير البعض في فريق الحريري إلى أن الأمور ستزداد تعقيداً، ولا يعيرون أهمية كبيرة لما قال رئيس الجمهورية ميشال عون أنه سيخرج به بعد الأول من أيلول. وفي جعبة هؤلاء ما يخبرونه عن سعد الحريري الثاني، ربطا بحكومة العهد الثانية، الذي هو غير سعد الحريري الأول، مع تغير ظروف الرجل وحسابات بيته الداخلي، بعد أن قاد مراجعة نقدية شاملة، نقلته من ضفة إلى أخرى. وهو يتصرف بناء على مصلحته المباشرة، ويرى نفسه محصناً بدعم دولي يدفع به إلى عدم تقديم تنازلات على مائدة المشاورات الحكومية.

ويذكر هؤلاء بأن الحريري شرع في هذه المراجعة قبيل الانتخابات النيابية، بضغط سعودي، حين قرّر حجب التحالف مع التيار الوطني الحر لمصلحة التفاهم مع القوات اللبنانية التي استفادت من هذا الامر.

من هنا، يتشدد الحريري في موقفه، على أمل تشكيل فريق وزاري وازن قائم على حلفه الجديد، مرغماً كان أم غير مرغماً. لكنه، في المقابل، لا يريد معاداة رئيس الجمهورية، أو بمعنى آخر الانقلاب على التسوية التي أتت بالرجلين الى رئاستي الجمهورية والحكومة، وهو يحاول مسك العصا من النصف.

لكن، هل سيروق الأمر لرئيس الجمهورية؟

من الواضح أن الكلام الأخير لعون حول مهلة ما بعد الأول من أيلول، سيضع البلاد أمام مرحلة جديدة، من دون أن يتمكن رئيس البلاد من الانقلاب على الوضع الحالي، إذ إن صلاحيات الرئاسة في الطائف قد تقلصت إلى حدٍ ملحوظ، ولن يكون في مقدور عون أكثر من ممارسة ضغط سياسي ومعنوي.

هو لم يفصح عن الخيارات التي قد يلجأ إليها ولا عن الخطوات التي ينوي القيام بها إذا لم تتألف الحكومة، لكن أمامه بعض الخيارات المتاحة مثل أن يوجه كلمة إلى اللبنانيين يسمي فيها الأشياء بأسمائها ويبين المعوقات والأسباب التي حالت دون تأليف الحكومة، مع توجيه الاتهام المبطن إلى من حال دون التأليف.

ومن الممكن له أن يوجه رسالة خطية إلى المجلس النيابي يعرض فيها مآل عملية التأليف ويطلع النواب على العراقيل التي تواكب مساعي التأليف، فيرمي الكرة في ملعب المجلس النيابي.

ويمكن له أن يختار الأسلوب الأمثل في العلن لإيصال رسالته والتوضيح أنه لا يتحمل مسؤولية الفشل الحاصل.

وبالنسبة إلى مسألة استبعاد الحريري نفسه عن التأليف وبالتالي عن الحلبة السياسية في الوقت الحالي، فهو أمر مستبعد، إذ إن الحريري لا يزال حاجة للبلاد في ظل الضغوط الدولية والتحذيرات التي يجري إبلاغ اللبنانيين بوجود التقيد بها، لئلا تتخذ إجراءات بحق لبنان الذي سيتضرر أكثر بكثير من دول أخرى اتخذت إجراءات بحقها.

كما أن السعودية والحقاء سيعارضون مثل هذا الاستبعاد، وما عارضة تيار المستقبل في الشارع وقطع طريق الجنوب، ولو لوقت قليل، سوى مؤشر على أن الحريري مستعد لاستخدام

كل الأوراق لمنع تجاوزه، وهو قدّم دليلاً على ذلك في السابق يوم استبعاده في كانون الثاني من العام ٢٠١١، حين نزل مناصروه الى الشارع وأثاروا القلاقل.

وفي الخيارات المطروحة للفترة المقبلة، لا يزال الأبرز طرح حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الحريري والتي تضم الجميع، ثم خيار حكومة وحدة عبر وجه مقرب من تيار المستقبل أو يرضى عنه الحريري مثلما حصل مع حكومة تمام سلام بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، وثالثها، في حال رفض الحريري تسمية مقرب منه، تشكيل حكومة عبر أحد الوجوه السنوية المقبولة عربياً ودولياً، ورابعها حكومة بوجوه تكنوقراط مقربة من قوى ما يعرف بالثامن من آذار، لكن هذا الخيار يبدو صعباً لأنه سيؤدي حكماً إلى معارضة لا بل استفزاز المجتمع الدولي والعربي.

يبدو أن البلاد مقبلة على مرحلة من المراوحة السياسية في ظل ترقب ما ستسفر عنه أحداث المنطقة وأولها معركة إدلب ومن ثم قرارات المحكمة الدولية، ولعل أهمها، موازين الصراع الإيراني الأميركي وتأثيره على المنطقة، في الوقت الذي تراهن فيه دول في المنطقة وعناصر لبنانية داخلية على العقوبات الأميركية على إيران وحزب الله.